

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية الدورة الخامسة 2018

• التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية وإشكالية الهوية والقيم

• العلاقات الخليجية - الأميركية

1-2 كانون الأول/ ديسمبر 2018

الورقة المرجعية

يتناول منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته الخامسة التي تعقد في الفترة 1-2 كانون الأول/ ديسمبر 2018، التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية وإشكالية الهوية والقيم موضوعًا رئيسًا أول في محور القضايا الداخلية، كما يناقش العلاقات الخليجية - الأميركية موضوعًا رئيسًا ثانيًا في محور العلاقات الدولية.

أولاً: إشكالية الهوية والتحويلات الاجتماعية في دول الخليج العربية

شهدت منطقة الخليج العربية في القرن العشرين عمليات تحديث للبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قادتتها الدولة المستقلة حديثاً. وهو أمر يناظر تماماً ما حدث في بلدان المشرق العربي في "حقبة ما بعد الاستعمار"، وإن لم تشهد بلدان الخليج تجربة استعمارية كاملة، مثل بلدان المشرق، بقدر ما شهدت اتفاقيات حماية مع القوى الاستعمارية، حررتها على نحو نسبي من سيطرة الإمبراطورية العثمانية، من دون أن تفرض عليها نمطاً معيناً من التطور. فقد تجنبت بريطانيا، التي فرضت حمايتها على السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية، العمل على تفكيك البنى التقليدية القائمة؛ بل حاولت ضمان استمراريتها، ولا سيما بنية القبيلة التي شكلت ناظم السلطة وجوهرها في منطقة الخليج العربية.

ومنذ الثورة النفطية عام 1973، شهد النظام القبلي تحولاً مهماً بانتقاله إلى نظام الدولة التي حاولت، عبر السياسات التعليمية والإعلامية والاقتصادية، تشكيل "هوية وطنية"، وبناءها بناءً واعياً ومقصوداً، من خلال حزمة ديناميات وسرديات تفرز مواطن هذه الدولة الخليجية أو تلك وتميّزه.

غير أن الهوية الوطنية للدولة الخليجية كانت تتضافر مع حزمة من الهويات التي تشكّل النسيج المعقد لهويات المنطقة. فمن جهة، هناك الهوية العربية التي هي انتماء تفرضه الثقافة واللغة، والاختيار السياسي أيضاً. وقد شهدت بلدان الخليج موجات عدة من انخراط أبنائها في القضايا العربية الكبرى. ومن جهة أخرى، هناك الهوية الإسلامية التي تسم جميع مجتمعات الخليج. ومنها تتفرع هويات مذهبية، تجرؤ بعض الخطابات الخليجية على تحديدها بعينها، بوصفها هوية بلد من بلدان الخليج أو آخر.

ولكن، هناك - على نحو أولى وأهم - الهوية الخليجية التي أعيد تشكيلها بعد انخراط هذه البلدان في رابطة خليجية واحدة، وحديث عن تقارب ثقافي وحضاري واقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية.

الورقة المرجعية

وفي الحقيقة، لم تكن الهوية الوطنية تصطف في إطار تكاملي مع هذه الهويات، بل كان الأمر يأخذ - أحياناً - شكل منافسة بين الهوية الوطنية لبلدان الخليج، والهويات العابرة للوطنية، وخصوصاً أنّ صغر بلدان الخليج كان دائماً يوحى بضرورة التمسك بالهويات فوق الوطنية والانخراط في أطرها.

طبعاً، شهدت بلدان المشرق العربي كافةً مثل هذا التنافس بين الهوية الوطنية والهوية القومية العربية تحديداً. ولكن، يبدو الأمر في بلدان الخليج أكثر تعقيداً، وإن لم يتخذ شكل تنافس معلن وصريح على نحو ما جرى في بعض بلدان المشرق.

ومن جهة أخرى، تتقاطع الهوية الوطنية مع الهويات التقليدية (أو الوشائجية Primordial)، ولا سيما الهويات القروية (القبليّة) التي بدت في بعض اللحظات من تاريخ بلدان الخليج بمنزلة تحدٍ للهوية الوطنية. وباختصار، كانت الهوية الوطنية الجامعة أمام ولاءات اجتماعية تكوّنت في حقبة ما قبل النفط من ناحية، وبنى اجتماعية تعقدت وتحوّلت بعد عملية الاستقلال واكتشاف النفط والتنمية الاقتصادية من ناحية ثانية.

إضافةً إلى ذلك، كان النظام السياسي الاجتماعي في بلدان الخليج يكرّس الهويات الوشائجية ويؤسسها، في الوقت نفسه الذي يعمّق فيه خطاب المواطنة والهوية الوطنية ويركّز الحديث عن الحالة القطرية لكل دولة من دول الخليج. ولعل في هذا الأمر تعبيراً عن استمرارية البنى القديمة في المجتمعات الخليجية، وعن تمازج بين العناصر التقليدية والحداثيّة في بنية المجتمع والدولة في الخليج على نحو غير مسبوق.

وفي الحقيقة، كلما شهدت بلدان الخليج أزمات أو اهتزازات، جرت إعادة النظر في تركيبة هذه الهويات والعلاقة بينها. وعلى سبيل المثال، أعادت الأزمة الخليجية الأخيرة (عام 2017)، في بعض بلدان الخليج (قطر مثلاً)، السؤال عن علاقة الهوية القبلية بالهوية الوطنية، وأن الوطني ينبغي أن يكون أعلى وأولى من القبلي. كما ازداد تأكيد التمييز عن المملكة العربية السعودية التي تحاصر قطر.

وعلى المستوى المعرفي والمنهجي، تطرح الهوية الخليجية إشكالاتاً ذات طابع نظري، على ماهية هذه الهوية. فهل هي هوية ثقافية (تقوم على مشتركات قيمية، وتاريخية، واجتماعية)؟ أم أنها هوية سياسية، سواء كان ذلك في

الورقة المرجعية

تعريفها وتحديدها (من جهة أنها قامت على بعض الاعتبارات السياسية، ومن جهة تشابه أنظمة الحكم ... إلخ)، أو في الحاجة إليها وتوظيفها؟

وبغض النظر عما إذا كان إشكال الهوية إشكالاً ثقافياً أم سياسياً، فإن الهوية واختياراتها وتحدياتها كانت تجد لنفسها تعبيرات ثقافية (بالمعنى الأنثروبولوجي)، تتعلق بطرق العيش (العادات والتقاليد، والملبس، والمأكل ... إلخ)، والتعبيرات الرمزية، بمعنى أن تأكيد الهوية الوطنية، أو الهوية الخليجية، أو تضمين الهوية العربية أو الإسلامية، كان يجد كلّه تعبيرات ثقافية عامة. ومن ثمّ، يصبح جزء أساسي من التحولات الاجتماعية والقيم المجتمعية متمفصلاً، على نحو جوهري، عن مسألة الهوية واختياراتها.

ظلت الهوية الوطنية التي حرصت الدولة الخليجية على بنائها، باعتبارها أحد مظاهر السيادة والاستقلال، تواجه بين الحين والآخر تحديات ذات منشأ أصيل؛ من قبيل "الأهل" و"العشيرة"، و"القبيلة" مثلاً، إضافةً إلى تحديات وافدة ترتبط ببنية الدولة الريعية واقتصاداتها السياسية. فقد أدى ظهور صناعة النفط، وسيطرة الدولة عليه، في إطار ما يُعرف بـ "الدولة الريعية"، إلى تركيز ثروات هائلة في دول الخليج العربية، مع قلة ديموغرافية، ما أدّى إلى عدة نتائج ذات تأثير كبير في البنية الاجتماعية، من بينها استعانة هذه الدولة بعمالة أجنبية كثيرة العدد؛ بحيث أصبح المواطنون أبناء البلد يشكّلون أقليةً بإزاء العمالة الأجنبية (88-90 في المئة في الإمارات وقطر، و70 في المئة في الكويت)، وما قاد إليه هذا الأمر من تفاعلات وتأثيرات بالغة الأهمية بشأن الهوية الوطنية لهذه الدول والمجتمعات. وأصبحت الهوية الوطنية تعني، ضمن ما تعينه، تميز المواطنين من الوافدين، والتشديد على امتيازات المواطنين. ومنها أيضاً نشوء أنماط حياة استهلاكية في ظل مستوى معيشة سابقة، تجري محاولات لا تتوقف للتوفيق بينها وبين تقاليد وعادات يتمّ تخييلها بأدوات معاصرة تمسك بها الدولة غالباً.

كما تمثل عوامل أخرى، مثل انتشار المدارس والجامعات الأجنبية، تحدياً من نوع آخر للهوية الوطنية التي تسعى الدول الخليجية لتكريسها وتعزيزها، وتشهد اللغة العربية التي تمثل عنصر مركزياً في بناء هوية هذه المجتمعات وثقافتها الوطنية تحدياً حقيقياً، نتيجة وجود أنظمة تعليمية أجنبية لا تعير اللغة العربية وتعليمها اهتماماً كبيراً.

من هنا جاء اهتمام منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية بإشكالية الهوية في المجتمعات الخليجية، وبعديها الثقافي والسياسي، وعلاقتها بدينامية المجتمعات الخليجية وتطورها. وهو موضوع بقدر ما فيه من تعقيد وشح في الأدبيات والدراسات التي تناولته، فإنه يؤسس لبصيرة جديدة بالمجتمعات الخليجية، ومدى رسوخ مشروع الهوية الوطنية وتكرسه في بلدان الخليج العربية. ويتم تناول هذا الموضوع من خلال عدة محاور، هي:

- التداخل/ الافتراق بين بناء الهوية الوطنية وبناء الهوية الخليجية.
- التعبيرات الثقافية والفكرية والرمزية عن الهويات في بلدان الخليج.
- آليات بناء الهوية الوطنية في بلدان الخليج.
- الدولة/ الشعب/ القبيلة، والبنى الوشائجية التقليدية.
- خصوصية عملية التحديث في دول الخليج وتأثيرها في القيم والهوية.
- التقليد والحدثة في المجتمعات الخليجية: الاستمرار والانقطاع.
- تعدد الهويات في المجتمعات الخليجية: الثقافي والسياسي.

ثانياً: العلاقات الخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية

شكّل اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربية، منذ بداية القرن العشرين، عنصر جذبٍ خاص للولايات المتحدة الأمريكية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ارتفعت أهمية النفط، ومثلت استضافةً فرانكلين روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، الملك السعودي، عبد العزيز آل سعود، على متن البارجة الأمريكية "كوينسي"، في شباط/ فبراير 1945، أول محطات العلاقات الخليجية - الأمريكية، بحيث ربط الاجتماع صيغة العلاقة بين الطرفين على أساس النفط مقابل الحماية.

ولم تكن سياسة الولايات المتحدة، منذ منتصف القرن العشرين، في منطقة الخليج منفصلة عن سياستها في منطقة الشرق الأوسط بأكمله. فطوال فترة الحرب الباردة، سعت لتأكيد مصالحها من خلال تمكين دول المنطقة

الورقة المرجعية

من مقاومة التغلغل السوفياتي في الخليج والشرق الأوسط. وطوال أكثر من ثلاثة عقود، تمكنت الولايات المتحدة من الاستمرار في الحصول على النفط العربي على الرغم من دعمها لإسرائيل، إلى أن برز موقف عربي في تشرين الأول/ أكتوبر 1973 تمثل بفرض الدول العربية المصدرة للنفط حظرًا نفطيًا على الولايات المتحدة والغرب؛ لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

لكن توتر العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة، نتيجة صدمة النفط عام 1973، لم يدم طويلًا. فسرعان ما عادت هذه العلاقات إلى سيرتها الأولى، بل إن العلاقات الأميركية-الخليجية ازدادت توثقًا بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، فاستمرت واشنطن في ضمان أمن دول الخليج العربية التي ظلت بدورها تؤدي دور الضامن لإمدادات الطاقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وتجاوزت العلاقات بين الطرفين أكثر التحديات التي واجهتها بعد انتهاء الحرب الباردة.

مثّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 وتنامي عداة الغرب للإسلام ودول الشرق الأوسط أكبر التحديات التي واجهت العلاقات الخليجية - الأميركية، خاصة في ضوء تحميل جهات أميركية دولًا خليجية، على رأسها السعودية، المسؤولية عن تلك الأحداث. وعاد الترويج لفكرة صراع الحضارات وظهور أفكار الصراع مع الإسلام على أنه مصدرٌ للإرهاب. في الأثناء، برزت رغبة أميركية لتغيير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط، وبرزت، أيضًا، أصوات تنادي بالتخلي عن المقاربة التقليدية في العلاقة الأميركية بدول الخليج العربية، والاعتماد على نفط روسيا وبحر قزوين، عوضًا عن نفط الخليج.¹

فرض غزو العراق والسياسات الأميركية في المنطقة على دول الخليج العربية، تحديات كبيرة في الأمن والاستقرار الإقليميين، إذ سعت إيران للاستفادة من تفكيك الدولة العراقية وتعبئة الفراغ الذي نجم عن إسقاط النظام العراقي والسيطرة على مقاليد الحكم في العراق؛ وذلك عبر القوى السياسية العراقية الحليفة لها.

¹ Fiona Hill, "Russia: The 21st Century's Energy Superpower?" Brookings, March 1, 2002 accessed on 15/4/2018, at: <https://goo.gl/YptYhC>; Fiona Hill, *Energy Empire: Oil, Gas and Russia's Revival* (London: The Foreign Policy Centre, 2004), Brookings, Accessed on 15/4/2018, at: <https://goo.gl/AWSE4f>, p. 9.

الورقة المرجعية

على أرض الواقع، أعطى الغزو الأميركي للعراق، عام 2003، إيرانَ فرصةً فريدةً لإعادة تشكيل المشهد الإقليمي. وفي المقابل، كان لزاماً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تبحث عن مقاربة غير تقليدية في علاقتها بواشنطن، تركز على قضايا التعاون العسكري والأمن الجماعي والدفاع الإقليمي. لكن هذه الدول، التي اعتمدت عسكرياً على الولايات المتحدة، لم تنجح في وضع سياسة موحدة، أو خطط مشتركة، لدمج أنظمة الدفاع من أجل التصدي للمعضلة الأمنية التي تواجهها، على الرغم من الإجماع الذي تحقق بين الطرفين فيما يخص قضايا الأمن الجماعي².

لهذا، لا يمكن فهم قضايا الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون من ناحية إنشاء قوة عسكرية دفاعية مشتركة³، إذ عزز اختلاف دول الخليج العربية - نظراً إلى غياب موقف إستراتيجي واضح حول مستقبل هذه القوة - معدلات التسلح وصفقات الأسلحة التي تحصل عليها هذه الدول من الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وتشير الإحصاءات إلى أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الثانية والعشرين من بين أكثر الدول استيراداً للأسلحة في العالم خلال الفترة 2006-2010⁴، وذلك بدلاً من صياغة إطار عمل موحد لهذه القوة. ومن ثم، استمرت دول مجلس التعاون في سياستها التي بدأت منذ الثمانينيات من خلال الاعتماد عسكرياً على الولايات المتحدة بوصفها مورداً رئيساً للأسلحة في مقابل النفط، على الرغم من تغيير أولويات الولايات المتحدة من حيث علاقتها بدول الخليج.

ومع انطلاق الثورات العربية في نهاية عام 2010، تباينت توجهات دول الخليج العربية تجاه التغيير الذي قاده الشارع العربي في سعيه لنيل الحرية والكرامة. فقد وقعت السعودية ودول خليجية ضد التغيير في مصر. وفي البحرين، تدخلت السعودية في مطلع عام 2011، لقمع الانتفاضة الشعبية في هذا البلد. واتهمت الرياضُ

² Charles Tripp, "Regional Organizations in the Arab Middle East" in: *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order*, L. Fawcett & A. Hurrell (eds.), (New York: Oxford University Press, 1995), p. 293.

³ قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في الدورة الثالثة، عام 1982، إنشاء قوة "درع الجزيرة"، ثم جرى تعديل التسمية عام 2005 لتصبح "قوات درع الجزيرة المشتركة".

⁴ Paul Holtom et al., "Trends in International Arms Transfer 2010," Stockholm International Peace Research Institute (March: 2011), p.7. accessed on 15/4/2018, at: <https://goo.gl/pJwna5>

واشنطن بأنها تخلت عن حلفائها التقليديين في المنطقة، مثل الرئيس المصري محمد حسني مبارك⁵. في المقابل، تعاملت دولة قطر إيجابياً مع الثورات العربية. وفي الوقت الذي كانت فيه قطر، منذ 2011، تؤدي أكثر أدوارها المحورية في المنطقة من خلال دعمها للقوى الثورية، قبلت واشنطن بهذه القوى الجديدة "غير التقليدية"، وسعت لصياغة علاقات مع هذه القوى.

ولئن زادت الثورات العربية من درجة الخلافات الخليجية - الأميركية، فإن الثورة السورية - خاصة - ضاعفت حدة الخلافات بين الطرفين في ضوء تردد موقف الإدارة الأميركية حيال نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وعلى الرغم من استمرار الولايات المتحدة في بيع أسلحة لدول الخليج بعشرات مليارات الدولارات، وإبقاء نحو 35 ألف عنصر من القوات الأميركية في المنطقة؛ بهدف طمأننتها وتعزيز مكانتها على ردة إيران⁶، فقد توترت العلاقات الخليجية - الأميركية نتيجة توقيع الاتفاق النووي الإيراني في تموز/ يوليو 2015.

لكنّ الأمور ما لبثت أن تغيرت مع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، إذ نشأ تحالف بين كل من الرياض وأبوظبي مع الرئيس الأميركي. وشكّل وصول ترامب إلى قمة الرياض، التي عُقدت في أيار/ مايو 2017، مؤشراً دفع إلى الأزمة الخليجية التي بدأت بهجمة إعلامية بعد مرور يومين فقط على اختتام القمة. وقد تبع ذلك إعلان كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، صباح 5 حزيران/ يونيو 2017، قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بدولة قطر وفرض عقوبات أخرى. ويبدو واضحاً أن وصول ترامب إلى البيت الأبيض شجع كل من السعودية والإمارات على تقجير خلاف مكبوت مع قطر، وتصفية حسابات قديمة معها، وقد تصاعدت حدة ذلك مع تضارب الموقف الأميركي حيال الأزمة الخليجية.

تجاريًا، تتفاوت دول الخليج العربية في مستوى استثماراتها مع واشنطن، وتشير البيانات الواردة من وزارة الخزانة الأميركية إلى أن السندات الخليجية في الولايات المتحدة وصلت حتى كانون الأول/ ديسمبر 2017 إلى 263.6

⁵ John R. Bradley, "Saudi Arabia's Invisible Hand in the Arab Spring: How the Kingdom is Wielding Influence Across the Middle East?" *Foreign Affairs*, October 13, 2011, accessed on 15/4/2018, at: <https://goo.gl/W8j4ry>

⁶ مايكل آيزنشتات، "العلاقات بين الولايات المتحدة و'مجلس التعاون الخليجي': سد فجوة المصادقية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، <https://goo.gl/vPRVZn>، شوهده في 2018/4/15، في: 2015/7/9

الورقة المرجعية

مليار دولار، وقد تصدرت السعودية دول الخليج في هذا الشأن، باعتبارها أكبر الدول المستثمرة في الأذون والسندات الأميركية بنحو 147.4 مليار دولار في نهاية عام 2017، بينما حلت الإمارات في المرتبة الثانية بنحو 57.7 مليار دولار في الفترة نفسها، والكويت في المرتبة الثالثة بنحو 36.8 مليار دولار، ثم عُمان بنحو 20 مليار دولار، وقطر بنحو 1.19 مليار دولار، في حين تذيلت البحرين قائمة الترتيب بنحو 662 مليون دولار فقط.⁷

وما يسترعي الانتباه أنّ انخفاض أسعار النفط وما تمثله ثورة النفط الصخري من تحدٍ لمكانة دول الخليج العربية في العلاقة بواشنطن (وذلك بتحول الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للطاقة الأحفورية في العالم، وتراجع أهمية الخليج لدى واشنطن في هذا الشأن)، لم يؤثر تأثيرًا كبيرًا في التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة، فقد ظلّت دول الخليج الضامن الرئيس لإمدادات الطاقة للولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، فإن التباين الدائم في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة طيلة العقود الماضية، وتراجع أهمية الخليج، وتنامي الإشكاليات البنينة الخليجية، لم يفرض على الطرفين إعطاء مزيد من الاهتمام لشكل جديد من العلاقة، بل تمّت المحافظة على المقاربة التقليدية التي تقوم على تأمين مصادر الطاقة لواشنطن وحصول دول الخليج على الأمن.

1. قضايا للتركيز عليها

- العلاقات التاريخية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.
- العلاقات العسكرية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.
- العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.
- أثر انتهاء الحرب الباردة في العلاقات بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.
- تحولات العلاقة بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة بعد هجمات أيلول/سبتمبر

⁷ Major Foreign Holders Of Treasury Securities, Treasury Department, March 15, 2018, accessed on 15/4/2018, at: <https://goo.gl/JToJfm>

- الثورات العربية والعلاقات بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.
- الطاقة البديلة ومستقبل العلاقة بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.
- التحولات في النظام الدولي وأثرها في العلاقات بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة.

ونظرًا إلى أهمية الموضوعين وضرورة تسليط الضوء عليهما، استنادًا إلى أنهما من القضايا التي تهم أبناء دول الخليج العربية، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرًا أكاديميًا بشأن "التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية وإشكالية الهوية والقيم" بوصفه موضوعًا رئيسًا، وموضوع "العلاقات الخليجية - الأميركية" بوصفه موضوعًا ثانيًا؛ وذلك في منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته الخامسة. وبناءً على ما تقدّم، يدعو المنتدى الباحثين الخليجيين والعرب والأجانب والمهتمين إلى المشاركة في المؤتمر عبر تقديم ورقة بحثية قابلة للتحكيم، مع التركيز على المحاور المذكورة آنفًا.

2. الخطوات الإجرائية

– تدعو اللجنة العلمية للمنتدى أساتذة الجامعات والباحثين العرب والأجانب إلى إعداد بحوثهم وتقديمها في أحد الموضوعين من المواضيع البحثية المتعلقة بالقضايا المذكورة من قبل. ويجري استلام ملخصات الأوراق البحثية المقترحة Abstracts (في حدود 400 كلمة)، في موعد أقصاه 15 أيار/ مايو 2018؛ على أن يوضّح الملخص إشكالية البحث، وأهميته، وما سيقدمه من محتوى جديد، إضافةً إلى قائمة المصادر والمراجع المحتملة. ويجري تسليم البحوث التي توافق عليها اللجنة العلمية للمنتدى، على نحو تكون فيه قابلةً للتحكيم ومراعيةً لمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، خلال موعد أقصاه 1 أيلول/ سبتمبر 2018. وتقوم اللجنة العلمية للمنتدى بإعلام الباحث بقرارها، أو النظر في مقترحاتها لتطوير جودة البحث، أو إجراء بعض التعديلات بشأنه.

يرجى توجيه المراسلات إلى العنوان الإلكتروني: gulf.forum@dohainstitute.org